

المعنيون بالأمن البيولوجي

أصحاب المصلحة على الصعيد الوطني

للكالات الحكومية في قطاعات معينة مصلحة أساسية في التصدي لتهديدات الأمن البيولوجي، ولكن دوائر الصناعة ومعاهد البحوث العلمية والمجموعات ذات المصالح الخاصة والمنظمات غير الحكومية وعامة الجماهير لها جميعاً دور حيوي عليها أن تضطلع به في هذا الصدد. وحتى داخل الحكومة فإن الهيئات المسؤولة عن القطاعات ذات الصلة عادة بالأمن البيولوجي، أي الغذائية والصحة العمومية والزراعة والحراجة ومصايد الأسماك والبيئة، تضطلع بدور أساسي في أي نهج متكامل وعصري إزاء الأمن البيولوجي. ومع ذلك فإن سائر أجزاء الحكومة المسؤولة عن قطاعات مثل التجارة والجمارك والنقل والمالية والسياحة يمكن أن يعينها الأمر أيضاً حسب الظروف السائدة على الصعيد الوطني.

أصحاب المصلحة على الصعيد الدولي

توفر المنظمات الدولية المعنية بوضع المعايير والهيئات الدولية والصكوك والاتفاقات الدولية الإطار الخاص بتصريف شؤون الأمن البيولوجي. والمنظمات والهيئات الدولية المعنية بوضع المعايير، مثل هيئة الدستور الغذائي والمنظمة العالمية لصحة الحيوان واللجنة المعنية بتدابير الصحة النباتية، تقوم، حسب ولاية كل منها، بوضع المعايير التي أصبحت نقاطاً مرجعية دولية من خلال اتفاق تطبيق التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية لعام 1995 الصادر عن منظمة التجارة العالمية. ونظراً لاتساع نطاق الأمن البيولوجي فإن هناك صلة تربط بين العديداً من المنظمات والهيئات الدولية وبين الأمن البيولوجي، ومن المحتمل أن يكتسب العديد من الاتفاقات العالمية والإقليمية والصكوك أهمية في هذا المضمار. ومن أنسب هذه المنظمات والهيئات والاتفاقات والصكوك في هذا الصدد ما يلي:

بروتوكول قرطاجنة للسلامة البيولوجية Cartagena Protocol on Biosafety

وهيئة الدستور الغذائي Codex Alimentarius

واتفاقية التنوع البيولوجي Convention on Biological Diversity

ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (FAO) Food and Agriculture Organization

والاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية General Agreement on Tariffs and Trade

والاتفاقية الدولية لحماية النباتات International Plant Protection Convention

والمنظمة البحرية الدولية International maritime organization

ومنظمة التعاون والتنمية ف في الميدان الاقتصادي Organization for Economic Co-operation and Development

ومنظمة الصحة العالمية World Health Organization

مواعمة وتكامل النهوج الخاصة بالأمن البيولوجي

إن اتباع نهج تقليدي قطاعي المرتكز إزاء الأمن البيولوجي أمر يواجه مشكلات على نحو متزايد، ويعكف العديد من البلدان على مراجعة النظم القانونية والتنظيمية ذات الصلة وكذلك المسؤوليات المؤسسية والموارد المتاحة للبنية التحتية الضرورية لأنشطة المواجهة. والغاية هي ضمان اتباع نهج أكثر تكاملاً وضمان تسريع مواجهة تهديدات الأمن البيولوجي وتعزيز الكفاءة فيها.

كما أجرت بعض ضالبلدان تغييرات كبرى في المؤسسات كي تدرج جميع المسؤوليات المعنية تحت لواء واحد. ومن أمثلة هذه البلدان نيوزيلندا؛ وقامت بلدان أخرى بتجميع بعض المسؤوليات، مثل المسؤوليات الخاصة بتحري صحة النبات والحيوان؛ في حين أنشأت مجموعة أكبر من البلدان آليات للتواصل مثل إنشاء لجنة أو فرقة عمل وطنية للأمن البيولوجي من أجل ضمان إقامة حوار منظم وفعال بين مختلف أصحاب المصلحة.

متطلبات المواعمة والتكامل في النهج المتبع إزاء الأمن البيولوجي

يتطلب التنفيذ الناجح لاتباع نهج يتسم بالمواعمة والتكامل إزاء الأمن البيولوجي انتهاج سياسة واضحة ووضع إطار قانوني وإطار مؤسسي يحدد أدوار ومسؤوليات أصحاب المصلحة المعنيين والقدرات التقنية والعلمية الملائمة، بما في ذلك استخدام تحليلات المخاطر، وتوفير بنية تحتية جيدة للفحص والمراقبة ونظام للتواصل وتبادل المعلومات.

لقد كان هناك ادراك عام بان المعنيين في النظام الدولي لا يشمل فقط الدول وانما يشمل ايضا المنظمات الدولية، المعاهد، والافراد ايضا لذلك اصبح تأمين الامن للفئات المختلفة في كل نظام من الاولويات المهمة والامن البيولوجي واحد من اهم القضايا المطلوب توفيرها ضمن هذا الاطار.

ولقد اجتمعت منظمة الامم المتحدة بتاريخ 10 كانون الثاني من عام 2000 لمناقشة قضية انتشار مرض نقص المناعة المكتسبة (الايدز) في القارة الافريقية كقضية امنية وتم اعتبارا تهديدا بيولوجيا وتلا ايضا العديد من الامثلة لافات وبائية مماثلة انتشار فأيرس (سارس) مما ادى الى زيادة الوعي بقضية الامن الصحي (الامن البيولوجي). وقد وجدت العديد من العوامل التي تجعل من قضايا الأمن البيولوجي أكثر خطورة ومع التقدم المستمر في التكنولوجيا الحيوية أصبح إمكانية سوء استخدام العوامل الحيوية أكثر احتمالية، وتطور الأمراض المعدية، والعولمة جعلت من العالم أكثر ترابطا وتقاربا وأكثر عرضة لانتشار الأوبئة.